



مركز افغان للدراسات الافريقية والدبلوماسية الموازية  
oCoOoXxi x +XOoUxi + xXOxiZxi A +AxiOxiCoOxi + xCoAoYxi  
LE CENTRE AFGAN DES ÉTUDES AFRICAINES ET DE LA DIPLOMATIE PARALLÈLE  
AFGAN CENTER FOR AFRICAN STUDIES AND PARALLEL DIPLOMACY

# بمبادرة من فريق البحث "الدراسات الدولية والأمنية"

ينظم  
مؤتمر دولي  
فai موضوع :

## انعكاسات الأزمة المناخية والطاقة والغذائية على آفاق التنمية في القارة الإفريقية

يوهاي الثلاثاء 30 والأربعاء 31 ماي 2023  
فضاء كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير

### تنسيق المؤتمر

د.عمر قيسي

د.رضا الفلاح

د.تورية الحلوي



## أرضية المؤتمر :

حصر تقرير 2015 للتنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة الإنمائي سبع أبعاد للتنمية مقسمة إلى قسمين الأول عنوانه: "تحسين الإمكانات البشرية المباشرة" يشمل الأبعاد التالية: "المعرفة"، "المستوي المعيشي اللائق"، "الحياة المديدة والصحية". والثاني عنوانه: "تهيئة الظروف للتنمية البشرية" يضم أربعة أبعاد هي: "تعميم المساواة والعدالة الاجتماعية"، "الأمن البشري وحقوق الإنسان"، "الاستدامة البيئية"، "المشاركة في الحياة السياسية وفي المجتمع".

وهذا ما أكد عليه أيضا "امارتيا كومار صن عالم الاقتصاد الهندي" في تعريفه للتنمية بانها "عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الأفراد". و أكد على أن زيادة إجمالي الناتج القومي أو زيادة دخول الأفراد هي أدوات مهمة جدا لتوسيع نطاق الحرية. لكن الحريات تتوقف أيضا على محددات أخرى مثل التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الحقوق السياسية والمدنية. وإذا كانت الحرية هي ما تقدمه التنمية فان التنمية تستلزم إزالة جميع المصادر الرئيسية لافتقار الحريات: الفقر والطغيان وشح الفرص الاقتصادية وكذا الحرمان الاجتماعي المنظم وإهمال المرافق والتسهيلات العامة. ويرى "امارتيا صن" إن إنجاز التنمية يتوقف بالكامل على الفعالية للحرية للشعب. إن ما يمكن للناس أن ينجزوه إيجابيا يتأثر بالفرص الاقتصادية والحريات السياسية وبالقوى الاجتماعية وبالشروط الميسرة لضمان صحة جيدة وبالتعليم الأساسي وبتشجيع ثقافة المبادرات وغرسها.

لذا إذا كانت التنمية تستلزم تحسين مستوى معيشة الناس، وتشمل أيضا احترام الذات واحترام الكرامة وحرية الاختيار، فإن السؤال المهم حقا حول التنمية في افريقيا هو كيف تساهم الاوضاع الداخلية للقارة الإفريقية والنظام الاقتصادي الدولي في زيادة أو نقص فرصها في تحقيق أهداف التنمية، ليس فقط للجيل الحالي ولكن أيضا للأجيال القادمة؟ بالمقابل، كيف تؤثر أزمة الطاقة والمناخ والغذاء على افاق التنمية في القارة الافريقية؟

أدت الأزمة الاقتصادية في 2007، والتي تعتبر أشد من أزمة 1929، إلى ركود اقتصادي وعجز مالي مازالت تعاني منه الدول الصناعية إلى الآن. في المقابل كشف خبراء الاقتصاد أن القارة الإفريقية شهدت في السنوات الاخيرة نموا كميًا ونوعيًا لإمكانيات العمل فيها، وتوسع الاستهلاك في اسواقها المحلية وتنوعت اقتصادات عدد من دولها من خلال زيادة الخدمات والصناعة، وتحسن مناخ الأعمال نتيجة لتحسين تشريعات الاستثمار والاستقرار التدريجي للأوضاع السياسية المحلية. إضافة إلى ذلك عملت الدول الإفريقية على لانتهاج سياسة التكتلات الإقليمية من اجل الاستخدام المشترك والفعال لإمكانيات الدول الفردية، والتي لاشك ستكون ذا أهمية رئيسية لتسريع النمو الاقتصادي في منطقة القارة. وتشكل سوق عمل ينمو بشكل ديناميكي، للسلع الاستهلاكية والاستثمارات والتقنيات الحديثة والمنتجات الهندسية عالية التقنية.

لكن تفاجأ العالم بحدث غير متوقع ألا وهو جائحة كورونا، والتي أثرت على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على جميع الدول عامة وأفريقيا خاصة، لا سيما في منطقة الساحل والصحراء. فقد تأثر معدل النمو في هذه المنطقة بدرجة كبيرة من جراء تفشي كوفيد-19، حيث انخفض بشكل حاد من 2.4% في 2019 إلى ما بين سالب 2.1% وسالب 5.1% في 2020، وهو أول كساد تشهده المنطقة منذ 25 عاما. بخسارة قدرها 165 مليار دولار أمريكي وأكثر من 30 مليون وظيفة، مع وقوع 26 مليون شخص في براثن الفقر المدقع. جاء ذلك في إصدار نبض إفريقيا، العدد 22، أكتوبر 2020: تحليل القضايا التي تشكل مستقبل إفريقيا الاقتصادي، وهو تحليل يصدره البنك الدولي مرتين سنويا عن الاتجاهات الاقتصادية للمنطقة.



في الوقت الذي كانت فيه القارة تحاول التعافي الاقتصادي من الوباء، اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية التي سببت ارتفاعا في أسعار الغذاء، الوقود، وأسعار الفائدة الدولية، وتوسيع هوامش المخاطر للأصول الاقتصادية على المستوى العالمي بشكل عام وعلى مستوى القارة الإفريقية بشكل خاص، فحسب صندوق النقد الدولي الذي يرى أن الحرب الروسية الأوكرانية دفعت نسب الدين العام في أفريقيا إلى أعلى مستوى لها منذ عقدين، حيث يواجه ما يقرب من نصف اقتصادات المنطقة التعثر في سداد الديون. وهذا سيؤدي لامحالة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة ودفع المزيد من الناس إلى الجوع، وانخفاض مستويات التعليم والرعاية الصحية، وهو الناتج بشكل عام عن خفض الإنفاق العمومي في مقابل ارتفاع فاتورة الطاقة والغذاء وازدياد الإنفاق العسكري.

اضف إلى ذلك تعتبر القارة الإفريقية من اكبر المتضررين من آثار التغيرات المناخية لأنها تقع في الخطوط الأمامية لهذه لأزمة من خلال تعرضها لموجات حر قياسية مستعرة، وضعف التساقطات المطرية، وسيفضي هذا إلى التسبب في مواسم من الجفاف تجعل ملايين الأشخاص في مناطق مختلفة من افريقيا يواجهون الجوع والعطش. ولاشك أن هذه الأزمات قد تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية في بعض أجزاء من أفريقيا.

المملكة المغربية تؤكد على مدى أصالة وتفاعل العلاقات التي تربطها بالقارة الإفريقية، فنحن جزء منها وهي جزء منا وما يؤثر عليها يؤثر بالضرورة فينا. وكما قال الملك محمد السادس في حديث صحفي لوسائل الإعلام الملغاشية خلال زيارته الرسمية للجمهورية مدغشقر "نحن ننتمي إلى قارة إفريقيا، نحن وهي كيان واحد، والفصل بينهما يعد اقتلاعا للجذور". ومادام المغرب يطمح في تبني مقاربة مندمجة تقوم على التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين ظروف عيش الساكنة، والاستدامة البيئية والاجتماعية فيجب إن تكون هذه الاستراتيجية ضمن شراكات إفريقية.

من أجل تعميق النقاش في هذه المواضيع ذات الراهنية القصوى والأهمية البالغة للشعوب والحكومات الإفريقية، يعترزم فريق الدراسات الدولية والأمنية تنظيم مؤتمر دولي حول انعكاسات الأزمة المناخية والطاقية والغذائية على أفاق التنمية في القارة الإفريقية.

لهذا، يهدف هذا المؤتمر إلى تقديم أولا واقع التنمية في القارة الإفريقية والمعوقات التي تحول دون نجاح الاستراتيجيات والتدابير المتخذة للنهوض باقتصاديات هذه الدول. كما سيركز على دراسة تأثير الأزمات الداخلية والأزمات العالمية بما في ذلك جائحة كوفيد 19 والأزمة المناخية وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والإرهاب على النهوض بالتنمية في القارة الإفريقية.

## أهداف المؤتمر

يهدف هذا المؤتمر إلى إبراز ما يلي:

- إبراز العراقيل التي تواجه التنمية في إفريقيا.
- تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الإفريقي في ظل المتغيرات الدولية



● عرض مجموعة من البحوث والدراسات العلمية، التي أنجزت من قبل الباحثين والمختصين في مشاكل وأزمات إفريقيا.

● تعزيز انفتاح الجامعة على محيطها من خلال خلق شراكات وعلاقات التعاون مع مختلف الفاعلين بالمجال الجهوي من أجل تكثيف الدراسات، وتشخيص الواقع، وتقديم الحلول المناسبة.

## تتمحور الندوة حول المحاور التالية:

- امن وحقوق الإنسان الإفريقي في ظل الأزمات الراهنة.
- تأثير الأزمات الراهنة على الأمن القومي للدول الإفريقية.
- تداعيات هذه الأزمات على الفئات الهشة في إفريقيا كالنساء والأطفال والمعاقين.
- المشكلات السياسية وعرقة التنمية المستدامة في إفريقيا.
- تأثير هذه الأزمات على مشكلة الهجرة والنزوح الجماعي.
- دور الفاعلين في النظام الاقتصادي العالمي في تفاقم أزمات إفريقيا.
- إدارة المخاطر المستقبلية وبناء القدرات الاجتماعية- الاقتصادية للصحراء القارة الإفريقية
- هل استراتيجيات الدول الإفريقية للتنمية المستدامة تمكنها من الحد من التأثيرات الصحية والمناخية إضافة إلى تأثير الحرب في أوكرانيا "
- دور الاتحاد الإفريقي والمنظمات الدولية والشركاء في دعم القارة الإفريقية لمواجهة هذه الأزمات.

## طريقة المشاركة:

تتم المشاركة في المؤتمر على الشكل التالي:

- إرسال ملخص البحث (بين 300 و 500 كلمة) يحدد الأفكار الأساسية للموضوع المقترح، ومختصر سيرة ذاتية للباحث (في 500 كلمة على الأكثر) قبل 15 فبراير 2023.



- يطلب من الباحثين إرسال أوراقهم البحثية كاملة (بين 5000 و10000 كلمة) مكتوبة ومستوفية للمعايير العلمية على شكل Word قصد النشر قبل 15 ابريل 2023
- تخضع جميع الملخصات والبحوث للتحكيم من قبل لجنة علمية مختصة.
- تكتب المشاركات باللغات الآتية: العربية، الفرنسية، الإنجليزية.
- يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل Word و PDF، عبر البريد الإلكتروني: [crises2023@gmail.com](mailto:crises2023@gmail.com)

## المواعيد:

- تاريخ تنظيم المؤتمر: 30/31 ماي 2023.
- آخر اجل لتلقي الملخصات: 15 فبراير 2023.
- تلقي ردود القبول: 30 فبراير 2023.

## استمارة المشاركة:

	الاسم واللقب
	الجامعة
	الكلية
	الصفة العلمية
	التخصص
	البريد الإلكتروني (ضروري)
	رقم الهاتف

	محور المداخلة
	عنوان المداخلة
	الملخص بالعربية أو الفرنسية (في حدود 500 كلمة)

## الاتصال والتواصل

د. تورية الحلوي

البريد الإلكتروني : crises2023@gmail.com